اصلاح السياسات التعليمية في الجزائر كآلية لخلق بيئة جاذبة للكفاءات الوطنية

Reforming educational policies in Algeria as a mechanism to create an attractive environment for national competencies

طالب الدكتوراه: سنوسي شيخاوي[1]

[1] كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3 ، snouci.chikhaoui@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 28 / 01 /2020 تاريخ القبول: 16 / 04 /2020 تاريخ النشر:30 / 05 /2020

ملخص:

تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات هاجسا حقيقيا ، وإحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية على العموم لكونها تؤثر بشكل مباشر على عجلة التنمية ، والجزائر رغم تضارب الأرقام والإحصائيات ومحاولة التخفيف من حجم الظاهرة شكلا، فإن المعلومات الواردة في التقارير الإقليمية و الدولية ، تعكس و بوضوح خطورة الظاهرة و استمراريتها ، ذلك أن العدد و إن اعتبره المتفائلون محدودا اليوم فهو لا محالة سيتراكم لسنوات قادمة ليصبح معبرا عنه بالملايين، مما يستعدي التفكير في استراتيجيات ناجعة اليوم و أكثر من أي وقت مضى للتعامل مع ظاهرة هجرة كفاءاتنا الوطنية، وانطلاقا من اعتبار هذه الاخيرة ما هي إلا مخرجات السياسات التعليمية فإن إصلاح هذه الاخيرة سيمكن من خلق بيئة جاذبة تؤسس لاستقرار الكفاءات ، وإيقاف هذا النزيف الذي يكاد يقضي على مخزون ذوي المهارات العالية في مختلف المجالات.

كلمات مفتاحية: السياسة التعليمية، المواطنة ، الهجرة، هجرة الكفاءات

Abstract:

The phenomenon of the competencies migration represents a real concern, and one of the most important problems in developing

countries in general because it directly affects the wheel of development, Algeria despite conflicting figures and statistics and trying to reduce the size of the phenomenon in form, the information contained in the regional reports and International, reflects the seriousness of the phenomenon and its continuity, because the number will inevitably accumulate year after years to come be expressed in millions, which prepares to think about strategies that are effective today and more than ever to deal with the phenomenon of the migration of our national competencies, Considering that the latter are the outcomes of educational policies, the reform of this policies will be able to creat an attractive environment that managed to achieve the stability of competencies, and to stop this bleeding.

1- المؤلف المرسل: سنوسي شيخاوي،**الإيميل:**snouci.chikhaoui@univ-tiaret.dz

مقدمة :

يشكل التعليم في الجزائر كباقي بلدان العالم، نسقا هرميا تحكمه تفاعلات عضوية ووظيفية قاعدته المؤسسات التعليمية الإلزامية، وقمته مؤسسات التعليم العالي بمختلف أشكالها و طبيعة وظائفها ، و يلتزم هذا النسق تجاه المجتمع بإعداد المواطن القادر على تنمية وطنه بشكل يتماشى و متطلبات العصر، عن طريق إكسابه المهارات التقنية التي تساعده في الاندماج مع التطورات العالمية مما يحقق توطين المعرفة ، سعيا إلى تحجيم الفجوة متعددة المظاهر بين مجتمعنا والمجتمعات المتقدمة ، هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل بيئة تستقطب الكفاءات الوطنية بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم.

وإذا كانت الثروات الطبيعية قد فشلت في تحويل البشر إلى شعوب منتجة في بعض المجتمعات ، فإن أخرى تفوقت حضارياً بسبب نجاحها في استثمار

مواردها البشرية ، و أصبح من البديهي في يومنا هذا أن المصدر الحقيقي للثروة لم يعد يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات وإنما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة ،علمية و تكنولوجية[1]، وإن هذه الاخيرة لن تتحقق إلا من خلال مسار تعليمي ناجح و مثمر،يتخذ من عملية الاصلاح مدخلا من شأنه التأسيس لبيئة داخلية محفزة لاستقرار الكفاءات بمختلف تخصصاتهم من جهة ،ثم التعامل مع تلك التي تم استقطابها دوليا سواء على المدى المتوسط أو البعيد من جهة ثانية.

و في هذا السياق تطرح الإشكالية على النحو التالي:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار اصلاح السياسات التعليمية في الجزائر مدخلا للتعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية؟

و للإجابة على الاشكالية السابقة تم اقتراح الفرضيتين التاليتين:

- تؤدي تثمين و تنمية قيم المواطنة من خلال السياسات التعليمية إلى التأسيس لاستقرار الكفاءات الوطنية.
- تعتبرموائمة مخرجات المنظومة التعليمية مع سوق العمل آلية فعالة للحد من هجرة الكفاءات الوطنية.

1. مدخل مفاهيمي حول المتغيرات الأساسية

1.1. مفهوم السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية مصطلح مركب من شقين، كلاهما أسال الكثير من الحبر في محاولات متعددة لإعطاء تعريفات مضبوطة و دقيقة .

فالسياسة في اللغة تعني تولي الرياسة و القيادة ، ساس الناس سياسة أي تولى قيادتهم و رياستهم ، و ساس الأمور دبرها و قام بإصلاحها.

وتعني أيضا خطة العمل أو بيان مكون من أهداف و بنود، خاصة ما يتم إعداده من طرف الحكومة أو الحزب السياسي او شركات الأعمال،[2] و السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة .

و تعرف أيضا السياسة التعليمية بأنها: " فكر عام يوجه النظام التعليمي وتتكون من مبادئ و إجراءات للعمل ، وترتكز على أهداف تربوية مرغوب تحقيقها، كما تهدف إلى تطوير النظام التعليمي من خلال ما تنتجه من قرارات واستراتيجيات للتجديد التربوي.[3]" و كونها فكر عام يفرض أن تحكمها مبادئ و أسس و معايير توجه العملية التربوية، و تطويرها يتطلب الإستراتيجيات والخطط اللازمة.

ومهما اختلفت التعريفات و تعددت اتجاهاتها إلا أنها تذهب في مجملها إلى اعتبار السياسة التعليمية مجموعة من المبادئ و الأفكار و الرؤى، التي تأخذ طابعا عمليا، مع القابلية للتطبيق الميداني لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يتم تحديدها من طرف الجهات المسئولة بما يخدم مصالح المجتمع.

2.1. اصلاح السياسات التعليمية

الاصلاح مصدر الفعل " يصلح" (Reformer) في أدبيات التربية، ويقابل أيضا الفعل (Réparer) في اللاتينية و الذي يعني إزالة الخلل و اصلاحه ، و يأخذ ايضا معنى مرادفا لفعل التجديد(Renouveler) عندما يدخل على ما هو قائم ، كما قد يرتقي هذا التجديد الى مستوى الخلق و الابداع بمعنى ابتكار شيء جديد لم يكن لم يكن له مثال معروف.[4]

تتعدد التعريفات التي تحاول تحديد المقصود بإصلاح السياسة التعليمية الا أن معظمها تشترك في كونه: عملية التغيير في النظام التعليمي لمختلف مراحله او في جزء منه نحو الأفضل ، بشكل يعكس رؤية المجتمع و ايديولوجيته فهو بذلك

يحمل ابعادا سياسية، اقتصادية واجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات العالمية.

3.1. متطلبات الإصلاح:

في نسق التحديات المتلاحقة ، أخذ منطق الإصلاح في السياسات التعليمية يحتل مكانة هامة في وجدان القيادات السياسية و التربوية بل تعدى ذلك ليصل إلى صدارة أجندة مراكز البحث،ولعل الأمر يتطلب حقا العودة إلى دروس الماضي واستخلاص العبر من تجارب الأمم الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال ، فهزيمة الألمان على يد الجيش الفرنسي بقيادة "نابليون" اعتبرها مفكريهم هزيمة تربوية قبل أن تكون عسكرية ، و أن الحل يكمن في إعادة صياغة السياسة التعليمية الألمانية لإخراجها في حلة جديدة تمكن المجتمع من تجاوز آثار النكسة. وقبل ذلك اعتبر الفرنسيون أيضا أن هزيمتهم أمام الجيش الألماني تعزى إلى ضعف نظامهم التربوي و خاصة في المستوى الثانوي ، و أن ضعف الإيمان و أخطاء القادة في الجيش ، الصناعة ، الاقتصاد و التجارة من خريجي النظام التعليمي ،مما جعل هذا الأخير في مقدمة جهود التجديد لتؤكد بذلك مقولة عمانويل كانت "ثمة نشاطين أساسيين يحق للمرء أن يعتبرها من أصعب الأمور هما :فن حكم الناس وفن تربيتهم[5] ".

و من جهة ثانية إن التفاوت في مجالات التنمية بين الضفتين جعل من دول المغرب العربي مصدرا هاما للكفاءات الجاهزة باتجاه الدول المتقدمة وهو ما أدى إلى تفاقم الظاهرة ، حيث تعد هذه بحق أحد أهم العوامل المؤثرة على التركيب الهيكلي النوعي للسكان والقوى البشرية ومن ثم على التنمية بمفهومها الواسع،حتى باتت هذه الظاهرة تكتسي أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين من الكوادر العلمية المتخصصة، ومن بين المتطلبات الأساسية التي تقتضي عملية الإصلاح في السياسات التعليمية :

- الازمة التربوية متمثلة في تلك الحالة من الجمود و التعطل التي تنال جوانب متعددة او جانبا معينا فتفقده توازنه و تؤدي الى خلل في مدى قدرته على أداء وظيفته ، ومن ثم عجزه عن تحقيق الغايات التي وجد من أجله.
- تدهور الأداء في النظام التعليمي رغم ما يتم إنفاقه في هذا المجال من اعتمادات مالية سواء للتجهيز أو لبناء الهياكل القاعدية.
- الحاجة إلى مواكبة التغيير الحاصل في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي و المسار التنموي عموما الذي يشمل كل المجالات في المجتمع.
- ظهور المنافسة الاقتصادية و تنامي ظاهرة العولمة بمختلف مستوياتها مما يقتضي تطوير برامج التعليم و أنماطه للتكيف مع هذا الوضع.
- تكريس الهوية الوطنية لدى الناشئة لمواجهة تحدي الغزو الثقافي المتواصل نتيجة التطور في وسائل الاتصال كشبكة الانترنت.
- تنامي موجة التقدم العلمي و التكنولوجي في الدول المتقدمة بشكل يفرض على باقي الدول النامية التغيير و التعديل في منظومتها التربوية لاستيعاب هذا التقدم أو على الأقل التعامل مع مخرجاته و الاستفادة منها.

2 . مفهوم هجرة الكفاءات و أنماطها :

قبل التطرق الى مفهوم هجرة الكفاءات رأينا انه من الضرورات المنهجية ان نتطرق بإيجاز الى التعريف بظاهرة الهجرة عموما على أساس ان الأولى ما هي في الحقيقة إلا نوع خاص من أنواع الثانية.

1.2. تعريف الهجرة:

التعريف اللغوي:

الهجرة من هجر، يهجر،هجرانا:صرمه وقطعه، أي تركه واعرض عنه.

وهي الخروج من أرض الى أخرى.[6]

تعريف اصطلاحي :

هي انتقال الافراد من وطنهم الى بلد آخر بهدف الاقامة الدائمة فيه.[7]
وهي ايضا انتقال فرد او مجموعة بشرية معينة من اطار جغرافي الى آخر،ويشمل هذا الإطار بلدانهم الأصلية او من قارة الى أخرى .[8]
كما تعني الهجرة عبور حدود وحدة سياسية أو إدارية لمدة معينة[9].
واستنادا إلى كل ما سبق يمكن القول أن الهجرة تعني حركة الأشخاص فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل سواء في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، الديني أو السياسي.

2.2.تعريف ظاهرة هجرة الكفاءات:

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يفرض من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد و اختلاف التعارف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة لمصطلح هجرة الكفاءات و أول ما يعكس هذا الاختلاف هو الصعوبة في تحديد الفئات التي تقع تحت طائلة هذا المصطلح : ذوي الشهادات العليا، الفنيون و المهرة أصحاب التكوين المتخصص، الفنانون...

وقد أفرزت تعدد وجهات نظر وزوايا دراسة الظاهرة سواء من قبل المهيآت الدولية أو مراكز البحث أو المختصين مجموعة من التعريفات التي و إن اختلفت في صياغتها إلا أنها في جوهرها تشير إلى نفس المفهوم نذكر منها :

يعرفها الأستاذ عبد اللاوي حسين على أنها هجرة الأشخاص الذين تلقوا تكوينا عاليا، جامعيا أو ما يعادله سواء كان هذا التكوين قبل أو بعد الهجرة.[10] يركز هذا التعريف على المستوى الجامعي دون باقي المهارات كما انه لا يعطي اهتماما لمرحلة التكوين بالنسبة لسلوك الهجرة سواء قبليا أو بعدي.

ويذهب نادر الفرجاني في تعريفه إلى اعتبارها انتقال الأفراد عاليي التأهيل من بلد لبلد آخر بغرض الإقامة الدائمة.[11] مختصرا خاصية الكفاءات في التأهيل العالي دون التمييز بين الجامعي منه و المهني أي الأفراد الذين يملكون مهارات عالية و لم يتلقوا بالضرورة تكوينا جامعيا.

أما منظمة اليونسكو فتعطي تعريفا شاملا لهجرة الكفاءات باعتبارها نوعا شاذا من التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد وهو ما يعرف بالنقل المعاكس للتكنولوجيا لأن هجرة الكفاءات هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشري[12].يضيف هذا التعريف وجهة انتقال الكفاءات باتجاه الدول المتقدمة في إشارة ضمنية لفقدان دول الجنوب لأحد أبرز عوامل التطور و التقدم وهو العنصر البشري المؤهل تكنولوجيا.

وفي معالجته لظاهرة هجرة الكفاءات العربية انطلق التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية لسنة 2008 في ذلك من نظرة اكثر شمولية و اوسع بعدا في ربطه بين المعرفة و التنمية، ليطلق على الظاهرة وفق هذا الاساس " الهجرة العلمية " و" الهجرة النخبوية" ، ذلك ان في ظل رأسمالية توصف بأنها معرفية أصبح البحث العلمي والتطور التكنولوجي العامل الجوهري للتقدم كما اصبحت العوامل الطبيعية في مرتبة ثانوية ، و بالتالي يمكن ان توصف ظاهرة هجرة الكفاءات وفق هذا التقرير بالحراك المعرفي في اتجاهاته المختلفة : جنوب – جنوب بين دول الخليج و الدول النامية أو شمال-شمال بين الدول الاوروبية و كندا من جهة ثم الولايات المتحدة من جهة اخرى او جنوب- شمال من الدول الافريقية تجاه اوروبا و الغرب عموما.[13]

3.2. مؤشرات احصائية حول الظاهرة :

في غياب شبكة وطنية تربط الكفاءات المهاجرة، تتضارب الأرقام حول تعدادها وحصر مختلف التخصصات و الفروع العلمية و المهنية التي ينتهون

إليها من جهة، ثم التوجهات الجغرافية لهذه الكفاءات و أسباب اختيار هذه الدول دون غيرها من جهة ثانية، سنحاول الجمع بين الإحصائيات الوطنية الرسمية و تلك الواردة في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية و كذا جهود بعض الباحثين في هذا المجال والأرقام الواردة في دراساتهم حول الظاهرة.

وينبغي ايضا في هذا المقام الاشارة الى التضارب الواضح بين إحصائيات المنظمات الدولية حول حجم الكفاءات الجزائرية المهاجرة و تلك التي تقدمها الهيئات الوطنية الرسمية و كذا ما تنشره دول الاستقبال.

فقد جاء في دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية و الهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الخارجية العرب ، أن الجزائر تأتي في مقدمة أكثر الدول هجرة لكفاءاتها بنسبة 215الف و347كفاءة علمية.[14] و في مجال الأعمال أحصى المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية بفرنسا 99الف رئيس مؤسسة خاصة في أوروبا [15] و قد تم تصنيفهم من بين الكفاءات الوطنية نظر للنجاح المحقق في مجال التسيير من جهة و المهارة في استثمار رؤوس الأموال لهذه المؤسسات على المستوى الأوروبي .

وتفيد إحصائيات أوروبية أن نسبة الأجانب بدول منظمة التعاون الاقتصادي القادمين من إفريقيا تأتي في المرتبة الرابعة 9%، بعد اوروبا40% وأمريكا الشمـالية و الجنوبية 22% ، ثم آسيا بـ21% ، إلا أن المهاجرين من المغرب العربي تمثل 45% من مجموع المهاجرين الأفارقة وهو الشيء الذي يجعل من هذه المنطقة رقما مهـما في معادلة الهجرة و التنمية وذلك بالنظر إلى مستويات المهاجرين التعليمية مقارنة بباقي الدول الإفريقية (باستثناء جنوب إفريقيا).[16]

والجزائر باعتبارها جزءا من الفضاء الإفريقي تعاني أيضا و ربما بشكل أكبر من تداعيات ظاهرة هجرة الأدمغة ، والأرقام وحدها كفيلة باستشعار حجم الظاهرة رغم كونها خلال وقت مضى اقتصرت على تلك الإحصائيات التي تنشرها منابر إعلامية من داخل الوطن وخارجه بحكم احتكاك صحافييها بشرائح واسعة من المهاجرين من ذوي المستوى العالي أكاديميا، فقد أكدت عن وجود حوالي 800الف متحصل على شهادة جامعية من الجزائريين بكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1976،و أكثر من 7000طبيب يمارسون نشاطهم بالمستشفيات الفرنسية من بين 10000[1]طبيب أجنبي، كما غادر3000 من المختصين في الإعلام الآلي الجزائر ما بين 1992-1996. في حين تشير الإحصائيات الحديثة عن وجود 1655863 مسجلين في السفارات الجزائرية اغلبهم بفرنسا(1335109)، يتوزع حوالي 179924على باقي الدول الأوروبية و69200 بأمريكا الشمالية.[17]

وبعد أن كانت وجهة المهاجرين من الجزائر هي بلدان معينة من أوروبا: كألمانيا وفرنسا اسبانيا، ايطاليا ، برز تيار آخر جعل من الولايات المتحدة واستراليا و كندا قبلة أخرى حيث أصبحت هذه الدول جاذبة لأكثر الكفاءات المغاربية خصوصا والعالمية على العموم الأولى بالإضافة إلى وجهة دول مجلس التعاون الخليجي خاصة منها: قطر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

4.2. **العوامل الطاردة للكفاءات الوطنية :**لا يمكن الجزم أن قرار الهجرة بالنسبة للكفاءات الوطنية ليس شخصيا الدرجة الأولى ، فهذه الخاصية تنطبق على عموم المهاجرين ، ولكن كون الظاهرة تخص فئة من الإطارات وأصحاب

الشهادات العالية ، دفعتهم إفرازات البيئة الاجتماعية والاقتصادية ، الثقافية و السياسية الى اختيار الهجرة مدخلا بديلا عن الاستقرار في الوطن تحت طائلة ما تقدمه دول الاستقبال لهؤلاء من عوامل جذب مختلفة و من بين هذه الافرازات نذكر ما يلي:

- أزمة السياسة التعليمية: و يتجلى هذا العجز في ميادين مختلفة أهمها الهوة الكائنة بين ما هو متوفر من الكفاءات و ما هو مطلوب في سوق العمل و في الحياة الإنتاجية بصفة عامة ، إذ في غياب سياسة تعليمية رشيدة تقوم بإعداد الإطارات في مختلف التخصصات على قدر من التوازن مع متطلبات الميدان العملي جعل من الكفاءات الوطنية الناتجة - كفاءات مع وقف التنفيذ- عرضة للبطالة لسببين رئيسيين هما : إما كفاية الحياة العملية من اختصاصاتهم وعدم قدرة سوق العمل على استيعابهم ،أو المستوى العالي لتكوينهم جعل من الاستحالة الاستفادة من خدماتهم في الجزائر بل تتطلب هذه الاختصاصات بيئة على قدر عال من التقدم التكنولوجي و العلمي، متوفرة في الدول المتقدمة وهو ما يدفعهم إلى مغادرة الوطن باتجاه هذه المجتمعات.

- الفارق بين مستوي الدخل الفردي: من الدخل الوطني الخام في الجزائر و في الدول المستقبلة للكفاءات (البيئة الدافعة و نظيرتها الجاذبة)، وتظهر أهمية هذا المتغير في طرد العقول الإطارات العلمية من الوطن، انطلاقا من كون الدخل الوطني هو المحدد للموارد المالية التي ستخصص للمنظومة البحثية من جهة سواء من حيث التجهيزات لمراكز البحث و التطوير أو من حيث الأجور و العلاوات وكل ما تتطلبه البيئة العلمية الجاذبة للكفاءات. فالرغبة في تحقيق مستوى معيشي مقبول بدءا بالراتب الجيد، هي ما يصبوا إليه كل مواطن ،ثم إن دوي المهارات و التكوين العالي يضعون أنفسهم موضع

مقارنة مع نظرائهم من الدول المتقدمة وما يحصلون عليه مقابل نشاطهم المتعلق بتخصصهم، حيث يتعذر عليهم ذلك في الجزائر، ثم شعورهم بأنهم سيحصلون على ما يصبون إليه في المجتمعات المتقدمة عن طريق الهجرة[18].

و مما لا شك فيه أنه " هناك علاقة وطيدة بين ارتفاع معدلات عدد النازحين من الجزائر وبين سوء الوضع الاقتصادي في البلاد و تأزمه، أي أن تيار الهجرة المعاكسة يزداد قوة واندفاعا أثناء الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد نظرا لتأثير الوضع الاقتصادي على الوضع الأمني أيضا"[19]

رغم التطور الواضح في زيادة الدخل الفردي من الناتج الوطني الخام في الجزائر منذ 2007 ليصل في 2011 إلى 4603 دولار بنسبة تقارب 18% عن سنة 2007 إلا أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عند مقارنته نصيب الفرد من الدخل الوطني بفرنسا حيث بلغ سنة 2010 مثلا 41018 دولار بعد أن كان 33675 سنة2009،أي بفارق عشرة أضعاف قيمة الدخل الفردي في الجزائر في نفس السنة.[20]

و ليس من الخطأ القول أن قرار الهجرة عموما بما فيها هجرة الكفاءات، يحدده الفارق بين الدخل السنوي للمهاجر في بلد المقصد و الدخل الفردي الإجمالي في بلده الأصلي ، فضلا عن كون الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة او المتوسطة هي الأكثر عرضة لفقدان كفاءاتها ، وهو ما يثبت بقوة العلاقة بين مستوى التنمية البشرية و إشكالية الهجرة عموما و هجرة الكفاءات على وجه التحديد.

- البطالة: لعل ما يؤدي إلى تفاقم الظاهرة في صفوف حاملي الشهادات و ذوي المهارات العالية هو انعدام التوازن بين مخرجات الجامعات و مختلف المعاهد و سوق العمل، على أساس أن حاملي الشهادات غاليا ما يتجهون إلى القطاع

العام من أجل التوظيف ومن ثم تطبيق ما تلقوه من تكوين نظري في مسار التكوين، اعتقادا منهم انه الفضاء الأكثر استقرارا في محيطهم الوظيفي ،غيران هذا القطاع بات عاجزا عن امتصاص الفائض من حاملي الشهادات بمختلف تخصصاتهم فضلا عن عدم قدرته على الاستغلال الأمثل لقدراتهم و كفاءاتهم ، والتباين الواضح في مستوى الأجور التي يوفرها مقارنة مع ما تروج له الدول المستقبلة من مستحقات مرتفعة.[21]

جدول 1:انتشار البطالة بين الكفاءات الجزائرية (سبتمبر 2015)

	بطالون سبق لهم العمل		بطالون لم يسبق لهم العمل	
الجنس	مستوى جامعي	حاملين للشهادات الجامعية	حاملين للشهادات	مستوى جامعي
إناث	55000 (59 %)	54000(58,1 %)	69000(12,8%)	95000(17,5 %)
ذكور	26000 (7,1 %)	22000 (6 %)	24000(6,1%)	38000(9,5 %)
المجموع	81000 (17,5%)	76000(16,5%)	93000 (9,9%)	133000 (14,1 %)

المصدر: مانع فاطمة، "أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية و آثارها السلبية على التنمية"،**مجلة الاقتصاد الجديد**،العدد15، المجلد2016.02، ص 279.

إن أول ما يمكن ملاحظته بوضوح في معطيات الجول02 هو الفارق الشاسع بين نسب البطالة في صفوف الإناث عن تلك الخاصة بالذكور سواء بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية أومن ذوي المستوى الجامعي ممن لم يسبق لهم العمل أي حديثي التخرج ، حيث يسجل 12.5% من حاملات الشهادة مقابل 6.1% من الذكور ، أما البطالين ممن سبق لهم العمل 58.5% إناث مقابل 6% من الذكور، ولعل هذا الفارق يرجع إلى لجوء الكثير من البطالين الذكور إلى المؤسسات العسكرية و شبه العسكرية وهو ما يعزف عنه نسبيا عنصر

الإناث في الجزائر بما تفرضه تقاليد الأسرة الجزائرية على المرأة من قيود حول طبيعة الوظيفة و مكانها.

3. نحو منظور إصلاحي للسياسة التعليمية من اجل استقرار الكفاءات:

أصبحت هجرة الكفاءات أحد المؤشرات الأساسية لقياس مدى نجاعة النظام التعليمي ككل وتعكس مدى توفر البيئة العلمية التي تتفاعل فيها هذه الفئة لتبدع و تنتج ما يخدم المجتمع اولا و أخيرا، واذا كانت جل الدراسات التي تناولت ظاهرة هجرة الكفاءات تخلص من خلال ربطها بإصلاح التعليم الى الموازنة بين مخرجات النظام التربوي و سوق الشغل، فإنه من الاولى بالاهتمام في نظرنا إعداد المواطن الذي يضحي بمصلحته الشخصية(الهجرة) مقابل تحقيق المصلحة العامة (حاجة المجتمع لخدماته) و هي العملية التي لا ينبغي أن تقتصر على المستويات الاولى من العملية التعليمية فحسب ولكن تتواصل مع مراحل التعليم المختلفة. حيث تتجلى في المحطات التالية:

1.3. **تكريس التربية على المواطنة ضمن السياسة التربوية**: المتفحص لواقعنا اليوم لا يعجزه اكتشاف الفشل الذي صاحب نظامنا التربوي ضمن التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من حولنا التي أصبحت تؤسس للمواطن العالمي الذي لا وطن له[22] ، وهو فشل لا يعزى في الحقيقة الى النظام التربوي فحسب بل الى كل وسائل التنشئة الاجتماعية كالأسرة و المجتمع ووسائل الاعلام ، حيث باتت قيم المواطنة تتلاشى يوما بعد يوم و جبلا وبعد جيل.

تعتبر التربية على المواطنة من بين غايات أنظمة تربوية كثيرة في العالم اليوم ، وقد برزت الحاجة إليها في ضوء متغيرات العصر المتسارعة كوقاية ضد القوة الطاردة للعولمة ، ان جوهر التربية يقوم على اعداد المواطن الصالح،

وهي التي تحقق المواطن الفعال في خدمة نفسه و بيئته المحلية و وطنه ومجتمع الإنساني الذي ينتمي إليه[23].

2.3.تنمية قيم المواطنة في السياسات التعليمية و علاقتها باستقرار الكفاءات:

لا شك ان التساؤل الذي يفرض نفسه عند الحديث عن التربية على المواطنة في هذا المقام هو: ما دور قيم المواطنة في تحقيق بيئة جاذبة للكفاءات الوطنية و استقرارها؟ و الاجابة عن هذا التساؤل تدفعنا الى التركيز على غائية التربية على المواطنة وما يمكن ان تحققه على المدى البعيد.

ان هجرة الافراد ذوي المهارات العالية جاءت استجابة لفقدانهم قيميتين أساسيتين هما:

- الشعور بالانتماء الوطني و بالتالي غياب الولاء للوطن فاختاروا غيره ليجني ثمار نجاحهم مقابل وضع مادي مريح، و عدم الحرص على المشاركة الفاعلة في اصلاح وطنهم و ترقيته.
- والاستقرار بمعناه الشامل (الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الامني) ويأملون توفيره في ربـــوع وطن آخـــر.

وإنه من الممكن جدا توفير بيئة تحقق ما سبق، بالاعتماد على مقاربة اصلاح للسياسات التعليمية وذلك بجعل قيم المواطنة غاية عند بناء المناهج والبرامج ، و إنه من أهم المبادئ و القيم التي ينبغي تكريسها لدى الناشئة حب الوطن و الولاء له ، وقد جاء القانون التوجيهي للتربية في الجزائر مؤكدا هذا المسعى من خلال الدعوة الى تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، ومتمسك بعمق، بقيم المجتمع الجزائري وباستطاعته فهم العالم الذي يحيط به والتكيف معه والتأثير فيه والتفتح بدون عقدة على العالم الخارجي"[24]، وهو ما تحاول

المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها تجسيده من خلال مضمون المقررات والكتب المدرسية باستمرار عبر مراحل التعليم المختلفة خاصة التعليم الإلزامي. ومما شك فيه أن النقص كبير في تجسيد قيم المواطنة من خلال محتويات السياسات التعلمية بمختلف أطوارها، قد يكون سببا في اختلال واضح في السلم الاجتماعي للقيم الذي ينعكس بشكل مباشر على السلوك الاجتماعي، وما ظاهرة الهجرة عموما ونزيف الكفاءات بشكل خاص الا نتيجة حتمية لهذا الاختلال وذبك لسببين أساسيين هما :

- ذلك أن تعتبر هذه الفئة تعتبر من اكثر الشرائح معرفة بالحقوق و الواجبات و الموازنة بينها، و بالتالي فقدانها لقيمة الانتماء و الهوية الوطنية وحب الوطن يجعلها عرضة للاستقطاب و بامتياز من قبل الدول المستقبلة من الدول المتقدمة بفضل سياساتها المغرية و التسهيلات بخصوص قوانين الهجرة بالنسبة للنخبة من الكفاءات الوطنية بمختلف تخصصاتهم.

- كما أن للتربية على المواطنة دور في مقاومة العنف والتعصب والتطرف والعنصرية ، بمعنى أنها تجسد فن العيش المشترك مع المختلفين وقبول الاختلاف، ،ولا احد ينكر أن التضامن و التسامح و روح المسؤولية و الديمقراطية، كلها محفزات على خلق بيئة مستقرة عنوانها الاحترام المتبادل، و لتكون بذلك خالية من النزاعات و التوترات التي تمثل سببا في فقدان الجزائر الآلاف من كفاءاتها .

4. موائمة مخرجات السياسة التعليمية مع سوق العمل:

السياسة التعليمية المقصودة عند الحديث عن سوق العمل في الجزائر هي تلك المتعلقة بقطاع التعليم العالي ، لان الشريحة المستهدفة بمصطلح هجرة الكفاءات هم حملة الشهادات العليا و كذا ذوي المهارات العالية الذين تلقوا تكوينا

عاليا، و قبل التطرق الى اصلاح سياسات التعليم العالي ينبغي أن نسلط الضوء باختصار على خصائص سوق العمل الجزائرية:[25]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل .
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.

إن انتشار ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات على وجه الخصوص، يجعل منهم هدفا سهل المنال عن طريق سعى كبريات المعاهد و الشركات الاجنبية الى استقطابهم بوسائل مختلفة، و بسياسات اغرائية لتستفـيد من تكوينهم الذي كان على عاتق الخزينة العمومية او بعبارة أكثر وضوحا جزءا من المـــال العام،وإنه أصبح من الضروري اليوم وقبل أي وقت مضى التفكير في بنـــاء سياسة تعليمية تقوم على:[26]

- التنسيق بين وزارة التعليم العالي و وزارة العمل لخلق نوع من التوازن بين سوق العمل و مخرجات الجامعة.
- مواكبة الاصلاح في سياسات التعليم العالي لمتطلبات التنمية الشاملة من اجل الاستفادة من خريجي المعاهد و الجامعات.
- اشراك القطاع الخاص في امتصاص جزء من نسبة البطالين عن طريق ادراج التخصصات التي يتطلبها هذا القطاع في تخصصات الجامعات .
- تعديل سياسات القبول في المعاهد و الجامعات بما يتناسب و متطلبات سوق

العمل.

- تنمية روح المقاولاتية و ثقافة العمل الحر لدى الطلبة، عن طريق اقامة المعارض داخل الجامعات لمنتجاتهم البحثية ،و نسج علاقات مع المؤسسات المعنية بما يسمح بأخذ فكرة ايجابية عن نشاط المتخرجين و من ثم استقطابهم في النشاط الحر.

الخاتمة:

إن دراستنا لموضوع هجرة الكفاءات الوطنية قد مكننا من التأكد عن قرب من مدى تعقيد هـذه الظاهرة لأنها في نظـرنا تحددها مصلحتين يصعب التوفيق بينهما عمليا هما : المصلحة الشخصية التي يسعى الإنسان دائما إلى تحقيقها بغض النـظر عما يمكن أن تفقده الأمة - التي هو جـزء منها - من وراء ذلك،والمصلحة الوطنية التي تمثل المصلحة المشتركة للأفراد ونطاق تحقيقها قـــد يكون على المدى البعيد، وعليه فإن التحكم في الظاهرة يتطلب الوصول عند بناء السياسات التعليمية إلى التوفيق بين المصلحتين على النحو التالي:

- التربية على المواطنة ، ومن خلالها إعداد المواطن الصالح الذي يضحي بمصلحته الشخصية مقابل تحقيق المصلحة العامة، وهي إشارة إلى إعادة النظر في المناهج التربوية و طرائق تدريسها ، وصولا إلى المنظومة البحثية بمستوياتها المختلفة.

- موائمة مخرجات السياسات التعليمية مع متطلبات سوق العمل قصد الاستفادة من مهارات خريجي المؤسسات بمختلف اطوارها وهي الخطوة التي يتم من خلالها امتصاص الفائض من هؤلاء و بالتالي التقليل من فكرة مغادرتهم للوطن امام مغريات عوامل الجذب من طرف الدول المتقدمة

- كما ان الاهتمام المتزايد بمكانة الكفاءات الوطنية ينبغي ان يكون الشغل

الشاغل لصانع القرار مع تثمين دورها الايجابي في دفع مسار التنمية بمستوياتها المختلفة، مع تجسيد هذا الاهتمام بإجراءات ميدانية وملموسة تؤسس لمرحلة جديدة للتواصل بجد مع ذوي المهارات العالية سواء في الداخل او في الخارج.

الهوامش :

[1]-J.D Bernel . **Science in history**, Penguin Books,1969, vol 17 , p 17

[2]- عبد الجواد بكر، السياسة التعليمية و صنع القرار، الاسكندرية : دار الوفاء للطباعة و النشر، 2003،ص4.

[3]- شاكر محمد فتحي، الدراسات المقارنة في السياسات التعليمية:أبعد منهجية مقترحة، مجلة دراسات تربوية ، المجلد 8،العدد52، ص169.

[4]- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ،ط1، ،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 314.

[5] - محسن خضر، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة و الأمل، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص- ص25-26.

[6]- لويس ،معلوف ، المنجد في اللغة و الأدب و لعلوم ،بيروت :المطبعة الكاثوليكية ، 1960 ، ص885

[7] - أحمد زكي، بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص130

[8]- فريدريك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية ، أكاديميا ، بيروت :لبنان ، ط1، 1993، ص 233-234.

[9]- بويل و آخرون ،" الهجرة الدولية عام 2000، المجلة الدولية لعلوم الاجتماعية ،القاهرة : مركز المطبوعات لليونسكو، العدد 169،سبتمبر 2000،ص32

[10] Labdelaoui Hocine, « **Les dimensions socio-politiques de la migration hautement qualifiée en Algerie** », : serie CARIM AS , n° :24 /2010,Robert shuman center for advanced studies .2010

[11] - نادر الفرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي، القاهرة: مركز المشكاة للبحث، 2000،ص1.

[12] - الاتحاد البرلماني العربي، هجرة الأدمغة العربية نحو وضع سياسة واضحة للكفاءات العربية والحد من هجرتها ، ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر للاتحاد،الخرطوم، فبراير 2002، ص03.

[13] - التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية ، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟ ، سلسلة تقارير ودراسات حول السكان و التنمية في المنطقة العربية ، جامعة الدول العربية ، ادارة السياسات السكانية و الهجرة . ص21.

[14]– جمال وهبي، " الجزائر من أكثر الدول التي تهاجر أدمغتها "،جريدة المساء، العدد 446، الاثنين 25 فيفري 2008.

[15] - Meziane Rabhi, « La fuite des cerveaux s'est accélérée ces 10 dernières années: 40 000 chercheurs ont quitté l'Algérie »**, journal Liberté du** 03/10/2006.

[16] - Contabilisation Des Immigrés Et Des Expatriés Dans Les Pays De L'OCDE: une nouvelle perspective, Tendances des migrations internatioanles-SOPEMI-Edition2004 –OCDE2004.

[17]- Abdelkader Djeflat, « **Les compétences algériennes à l'étranger** », *Hommes et migrations* , Revue française de référence sur les dynamiques migratoires,n°1300,2012,p37.

[18]– نفس المرجع، ص129.

[19]- نفس المرجع، ص131.

[20]- إحصائيات واردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر مارس 2011 منشورة على موقعFMI:
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf /تالريخ التصفح 2011/03/20

[21]– منصر كريمة، إشكالية هجرة الأدمغة والجهود المغاربية لاستعادة كفاءاتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية ، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس المجلد6، العدد2، ص-ص 589-608.

[22]- عبد الله صحراوي، موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية، الخيارات المتاحة، مجلة تنمية الموارد البشرية' العدد 11، ديسمبر 2015، ص270.

[23]- جودة احمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، بيروت: دار العلم للملايين، 1984، ص 202.

[24]- القانون التوجيهي للتربية 2008.

[25]- بيبي وليد ، خريجو الجامعات الجزائرية بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المركز الجامعي نور البشير، البيض ، العد 03 ، أفريل 2016 ، ص79.

[26]- المرجع نفسه، ص 84.

قائمة المراجع:

1- عبد الجواد بكر، السياسة التعليمية و صنع القرار، الاسكندرية : دار الوفاء للطباعة و النشر، 2003.

2- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ،ط1، ،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000.

3- محسن خضر، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة و الأمل، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2008.

4- لويس ،معلوف ، المنجد في اللغة و الأدب و لعلوم ،بيروت :المطبعة الكاثوليكية ، 1960 .

5- أحمد زكي، بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1986.

6- فريدريك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية ، أكاديميا ، بيروت :لبنان ، ط1، 1993.

7- جودة احمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، بيروت: دار العلم للملايين، 1984.
8- نادر الفرجاني، هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي، القاهرة: مركز المشكاة للبحث، 2000.
9- شاكر محمد فتحي، الدراسات المقارنة في السياسات التعليمية:أبعد منهجية مقترحة، مجلة دراسات تربوية ، المجلد 8،العدد52.
10-بويل و آخرون ،" الهجرة الدولية عام 2000، المجلة الدولية لعلوم الاجتماعية ،القاهرة : مركز المطبوعات لليونسكو، العدد 169،سبتمبر 2000.
11- بيبي وليد ، خريجو الجامعات الجزائرية بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المركز الجامعي نور البشير، البيض ، العد 03، أفريل 2016.
12- عبد الله صحراوي، موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية، الخيارات المتاحة، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 11، ديسمبر 2015.
13- منصر كريمة، إشكالية هجرة الأدمغة والجهود المغاربية لاستعادة كفاءاتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية ، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس المجلد6، العدد2.
14-الاتحاد البرلماني العربي، هجرة الأدمغة العربية نحو وضع سياسة واضحة للكفاءات العربية والحد من هجرتها ، ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر للاتحاد،الخرطوم، فبراير 2002.
15- التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية ، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟ ، سلسلة تقارير ودراسات حول السكان و التنمية في المنطقة العربية ، جامعة الدول العربية ، ادارة السياسات السكانية و الهجرة.
16- إحصائيات واردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر مارس 2011 منشورة على موقع :FMI
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdfتاريخ التصفح 2011/03/20.

17- جمال وهبي، " الجزائر من أكثر الدول التي تهاجر أدمغتها "،جريدة المساء، العدد 446، الاثنين 25 فيفري 2008.

18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون التوجيهي للتربية 2008.

19- Labdelaoui Hocine, « Les dimensions socio-politiques de la migration hautement qualifiée en Algerie », : serie CARIM AS , n° :24 /2010,Robert shuman center for advanced studies .2010.

20- Meziane Rabhi, « La fuite des cerveaux s'est accélérée ces 10 dernières années: 40 000 chercheurs ont quitté l'Algérie », journal Liberté du 03/10/2006.

21- Contabilisation Des Immigrés Et Des Expatriés Dans Les Pays De L'OCDE: une nouvelle perspective, Tendances des migrations internatioanles-SOPEMI-Edition2004 –OCDE2004.

22- Abdelkader Djeflat, « Les compétences algériennes à l'étranger », Hommes et migrations , Revue française de référence sur les dynamiques migratoires,n°1300,2012.

23- J.D Bernel . Science in history, Penguin Books,1969, vol 17